

Distr.: General
03 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية
الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن
المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية والمكاتب العاملة في مجال دعم العمليات
السياسية والبعثات الأخرى
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام*

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للفترة
الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ التي تبلغ ١٠٠ ١٧٩ ٧٢ دولار
(بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٦ (٢٠١٧) الذي يقر التوصيات المنبثقة من استعراض التقييم
الاستراتيجي المقدم إلى مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/726).



الرجاء إعادة استعمال الورق

131117 101117 17-19521 (A)



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(١٠٠ ١٧٩ ٧٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، وقام بتمديدتها عدة مرات كان آخرها حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بموجب قراره ٢٣٧٦ (٢٠١٧).

٢ - وفي ضوء تدهور الظروف السياسية والأمنية في ليبيا، قرّر مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٦ (٢٠١٧) أنه ينبغي للبعثة أن تواصل إعطاء الأولوية للدعم الذي تقدمه إلى العملية السياسية والترتيبات الأمنية الليبية، عن طريق الوساطة والمسااعي الحميدة. وقرر المجلس أيضا أنه ينبغي للبعثة أن تضطلع بما يلي: (أ) عملية سياسية شاملة للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي؛ و (ب) دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ و (ج) تقديم الدعم، عند الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية، وتقديم المساعدة الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛ و (د) رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ و (هـ) تقديم الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛ و (و) تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

٣ - وبعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، رحّب مجلس الأمن بالاتفاق في قراره ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وفي قراراته ٢٢٣٨ (٢٠١٥) و ٢٢٩١ (٢٠١٦) و ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، شجّع المجلس أيضا البعثة على مواصلة العمل لاستعادة وجودها في ليبيا عن طريق العودة التدريجية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، وعلى اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذا الغرض.

٤ - وفي هذا الصدد، واستنادا إلى النتائج التي تمخض عنها استعراض التقييم الاستراتيجي الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٧، تقرر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها على زيادة وجودها في ليبيا نظرا إلى الحالة السياسية والأمنية المتقلبة في البلد. وسيستتبع ذلك في عام ٢٠١٨ زيادة الوجود التناوبي في طرابلس أولا. ونظرا لوجود انطباع راسخ لدى الليبيين بأن تركيز الأمم المتحدة الرئيسي ينصب على الجزء الغربي من البلد، ستقوم البعثة أيضا، من أجل تحقيق التوازن في الوجود التناوبي في العاصمة ودعم الأولويات بشكل أفضل في جميع أنحاء ليبيا، بإنشاء موطئ قدم صغير لها في الشرق خلال سنة الميزانية.

٥ - ورغم التقدم المحرز حتى الآن من خلال التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، فإن هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية الحالية في ليبيا ستتطلب من البعثة العمل بشكل وثيق ونشط، بطرق منها على الأخص مواصلة بذل جهود الوساطة والمسااعي الحميدة، وكذلك تقديم الدعم للترتيبات الأمنية وهيكل الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أن قدرة المؤسسات المالية الليبية على مواصلة العمل بشكل مستقل وفعال لا تزال أمرا حاسما بالنسبة للانتقال إلى الديمقراطية، بما في ذلك منع المزيد من التشرذم السياسي. وبناء على ذلك، ستدعم البعثة توحيد المؤسسات المالية وتعزيز قدراتها على العمل بفعالية مع السلطات الوطنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٦ - تعمل البعثة بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى أساس ترتيبات التكامل التي يقودها نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وجنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي في القطاعات ذات الأولوية في ليبيا، وذلك بواسطة إطار لتنسيق التعاون التقني الدولي. وبالمثل، يتم تنسيق المساعدة الإنسانية عن طريق خطة الاستجابة الإنسانية الليبية.

٧ - وفيما يتعلق بدعم العملية السياسية، تواصل البعثة تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، ولمساعدة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني على توسيع قاعدة دعمهما واستعادة المهام الحكومية الأساسية، وذلك بشكل أساسي عن طريق مشروع الحوار السياسي. وفيما يخص العملية الدستورية، تواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية إلى جمعية صياغة الدستور.

٨ - وفيما يتعلق بتمكين المرأة، تعمل البعثة إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق وضع المشروع المعنون "النهوض بمشاركة المرأة الليبية خلال المرحلة الانتقالية" بواسطة دائرة تمكين المرأة التابعة لها (التي يقترح تغيير اسمها في عام ٢٠١٨ إلى الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية)، على النهوض بمشاركة المرأة، وتعبئة الموارد لتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدماج حقوق المرأة على نحو أفضل، وتشجيع المشاركة في المؤسسات الانتقالية، بما في ذلك الهيئات والآليات السياسية والأمنية الحيوية. وعلاوة على ذلك، ودعمًا لأولوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا بشأن الحماية، طلبت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط إلى البعثة إجراء تدريب على التوعية بالقضايا الجنسانية لخفر السواحل الليبي. وحتى الآن، قدمت البعثة هذا التدريب إلى أكثر من ١٥٠ من خفر السواحل الليبي وضباط البحرية، ومن المتوقع أن تقدم مساعدة إضافية في عام ٢٠١٨.

٩ - وتمثل شعبة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية التابعة للبعثة أيضا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ عملها الأساسي في مجال حقوق الإنسان في ليبيا. كما تعمل الشعبة عن كثب مع البرنامج الإنمائي للحصول على الموارد اللازمة لتعزيز المصالحة المجتمعية من خلال مشروع بشأن العدالة الانتقالية، بما في ذلك تنفيذ خارطة طريق مصراته وتاورغاء وهي مبادرة للمصالحة تهدف إلى تيسير عودة الآلاف من أهالي تاورغاء النازحين إلى ديارهم الأصلية. وفيما يتعلق بسيادة القانون، تعمل البعثة أيضا على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، لتنسيق التدخلات في مجالات العدالة والسجون والإصلاح القانوني.

١٠ - وفيما يتعلق بولاية البعثة المتمثلة في تقديم الدعم في مجال المساعدة الإنسانية، تعمل شعبة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية عن كثب مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لضمان تقديم المساعدة المناسبة إلى المشردين داخليا في موقعهم الحالي، وتعمل على أن تكون خطط المساعدة قائمة لإتاحة عودتهم في نهاية المطاف. وتشمل هذه المساعدة جهود الوساطة بين المجتمعات المحلية المشاركة في النزاع، ورصد حالة حقوق الإنسان للمشردين داخليا والإبلاغ عنها، والعمل مع حكومة الوفاق الوطني لتحسين أوضاعهم. وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبالشراكة مع جهات فاعلة إنسانية أخرى، تعمل البعثة أيضا عن كثب بشأن مسائل أخرى تتعلق بتحديات حماية

المدنيين وحقوق الإنسان، التي تتطلب استجابة فيما يتصل بحقوق الإنسان والعمل الإنساني على السواء. وتشمل هذه الأنشطة الإبلاغ عن الإصابات بين المدنيين، والاعتداءات على الممتلكات المدنية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على نحو وثيق مع أطراف النزاع والمجتمعات المحلية لتحسين الامتثال للقانون الدولي، وضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين المستهدفين.

١١ - وتحتفظ دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بمركز جهة الاتصال بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، إذ يدعم قسمها الاستشاري المعني بالأسلحة والذخيرة المهمة المسندة إلى البعثة المتمثلة في تأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها، تحت مظلة شعبة المؤسسات الأمنية التابعة للبعثة. ويدعم القسم أيضا الجهود الرامية إلى القضاء على الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين، وهي أولوية إنسانية رئيسية. وتساهم البعثة أيضا، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة الاستجابة لحالات الطوارئ لسرت التي أدى القتال فيها إلى التلوث بأخطار المتفجرات على نطاق واسع ونزوح أعداد هائلة من السكان المدنيين.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٧

١٢ - بمقتضى الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشئ مجلس رئاسي سيقود تشكيل حكومة وفاق وطني مقرها في طرابلس. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وصل المجلس الرئاسي إلى طرابلس وبدأ عملياته منها. وفي عام ٢٠١٧، واصلت البعثة في إطار جهودها في مجالي الوساطة والمسامحة الحميدة التركيز على دعم الجهود المبذولة بقيادة الليبيين لتنفيذ الاتفاق. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، تم إحراز بعض التقدم المهم، بما في ذلك البسط التدريجي لسلطة المجلس في العاصمة لتشمل المواقع والهيكل الأساسية الحكومية الرئيسية. وبحلول منتصف عام ٢٠١٧، كانت العاصمة إلى حد كبير تحت سيطرة القوات الموالية للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك، هزمت حملة عسكرية ناجحة بقيادة المجلس تنظيم الدولة الإسلامية في سرت، واعتمدت ميزانية لعام ٢٠١٧، وارتفع إنتاج النفط إلى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمليات السياسية والأمنية، لا تزال البعثة تعمل من أجل تقديم المساعدة والمشورة التقنية فيما يتعلق بإنشاء وتفعيل وحدة لدعم المرأة وتمكينها في المجلس وفي الوزارات الأخرى، وهو ما سيسر تقديم دعم متواصل والتركيز على المسائل التي تؤثر على دور المرأة في جميع أنحاء ليبيا.

١٣ - وفي مجال الأمن، تركز البعثة جهودها على تقديم الدعم الاستشاري والتقني إلى اللجنتين الرفيعة المستوى والفنية المنشأتين بموجب وقف إطلاق النار في طرابلس واللجنة الأمنية المؤقتة، التي أنشأها المجلس الرئاسي. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة الرفيعة المستوى والفنية في تنفيذ خطة أمن طرابلس التي ستكفل عمل قوات الأمن التابعة لحكومة الوفاق الوطني تحت قيادة مركز للعمليات المشتركة من أجل تنفيذ الخطط، وإظهار قدرة قوات الأمن الشرعية، وتوفير السلامة لسكان العاصمة.

١٤ - ومن المهام الرئيسية المنوطة باللجنة الأمنية المؤقتة وضع الترتيبات الأمنية اللازمة - بما في ذلك ما يتعلق بقوات الجيش والبحرية (ومنها خفر السواحل الليبي) والحرس الرئاسي وقوات الشرطة - والتواصل مع الجماعات المسلحة حتى يتسنى تهيئة بيئة آمنة خالية من الأخطار تمكن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس من أداء عملها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن المشهد الأمني والعسكري

قد هيمنت عليه جماعات مسلحة متفرقة في غرب ليبيا، بما ذلك الجماعات التي تعهدت منذ ذلك الحين بالولاء لحكومة الوفاق الوطني. ويسيطر على شرق ليبيا الجنرال خليفة حفتر وقوات تعمل تحت راية الجيش الوطني الليبي، وهي القوة العسكرية الوحيدة التي تعمل على نحو متماسك نسبياً في البلد حالياً. ولذلك لا تزال الحالة الأمنية في جميع أنحاء ليبيا غير مستقرة، مع تفشي خطر عودة ظهور الجماعات المتطرفة. ومن ثم، فلا زال من المهم للغاية ألا تحتفظ البعثة بدورها في تقديم الدعم والمشورة في قطاع الأمن فحسب، بل ينبغي لها تعزيز ذلك الدور أيضاً.

١٥ - وتواصل البعثة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، واستخدام النتائج التي تتوصل إليها للتدخل في الحالات الفردية والدعوة إلى تعزيز التشريعات والسياسات والممارسات الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان. وتواصل البعثة أيضاً الدعوة إلى تنفيذ المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في الاتفاق السياسي الليبي ودعم ذلك التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بتجريد الجماعات المسلحة من صلاحيات القيام بعمل الشرطة ومهام المؤسسات الإصلاحية، ونقل السجناء إلى مرافق معترف بها رسمياً، وإعادة تفعيل المحاكم وفرض المحتجزين. وتواصل كذلك أنشطة الدعوة من أجل المدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني الليبي.

١٦ - ونظراً لبطء وتيرة العملية السياسية والتحديات التي تعترض تشكيل حكومة الوفاق الوطني، حصل تأخير في الأعمال المتصلة بالأسلحة والذخائر. ولكن البعثة نشرت، من خلال قسمها الاستشاري المعني بالأسلحة والذخائر، إطاراً تقنيا لإدارة الأسلحة والذخائر سيُعرض على حكومة الوفاق الوطني لدعم وضع خطة لإدارة الأسلحة والذخائر في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع إجراءات تشغيلية تقنية للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وجهود البحث عنها ومشاركة تلك الإجراءات للتشاور بشأنها مع السلطات الوطنية الليبية. واستمر في عام ٢٠١٧ برنامج التدريب المبتكر للمرأة الليبية الهادف إلى معالجة التغيرات في مواقف المجتمع الليبي فيما يتعلق بحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسيتوسع في عام ٢٠١٨ ليشمل الشباب.

١٧ - وفيما يخص المؤسسات الليبية الرئيسية، تواصل البعثة تقديم الدعم التقني إلى جمعية صياغة الدستور. ففي أيار/مايو ٢٠١٧، وبدعم من البعثة، قدمت الجمعية مشروعاً جديداً للنظر فيه تناول بعض أوجه القصور التي أعاققت العملية في معظم عام ٢٠١٦.

١٨ - ومن خلال فريق الأمم المتحدة المتكامل للدعم الانتخابي، واصلت البعثة دعمها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال عام ٢٠١٦ من خلال تقديم سلسلة من الدورات التدريبية والمناسبات المتعلقة ببناء المهارات التي تركزت في المقام الأول على تعزيز القدرات التقنية للمفوضية. ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تباطؤاً في الأنشطة بسبب عدم إمكانية التنبؤ عموماً بعملية الحوار السياسي في ليبيا، وما ينجم عن ذلك من تأخير في المواعيد المتوخاة للأنشطة الانتخابية المقترحة. وإلى جانب القيود المالية، أثرت هذه الظروف سلباً على المفوضية. وبناء على ذلك، ركزت الأنشطة أساساً على تقديم الدعم من أجل إعادة تفعيل المفوضية بالكامل وبناء العلاقات، فضلاً عن تعزيز المعرفة القائمة والتوعية بالمسائل الانتخابية بين صانعي القرار الرئيسيين. وفي عام ٢٠١٧، استأنفت الأمم المتحدة أيضاً دورها في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، من خلال إعادة تنشيط منتدى التنسيق.

١٩ - وأدى المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب، بوصفه ممثل الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، دوراً رئيسياً في تيسير وتنسيق أنشطة مكافحة الألغام للأغراض الإنسانية في ليبيا. وتواصل البعثة من جهتها دعم تعزيز قدرة المركز على تفويض شركاء في تنفيذ الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام وإعطاء الأولوية لعمليات المسح والتطهير وأنشطة التوعية بالمخاطر وإصدار الأوامر للقيام بهذه العمليات والأنشطة. وفي السياق نفسه، واصلت البعثة دعم المركز، ولا سيما في وضع وتنفيذ معايير الإجراءات الوطنية المتعلقة بالألغام في ليبيا، ومن خلال توفير التدريب اللازم لموظفي المركز في مجال مراقبة الجودة وضمانها، وكذلك تقديم التقارير من خلال نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل تيسير التقييم والتخطيط على نحو منسق.

٢٠ - ويتسم عمل المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب بأهمية حاسمة جداً في الوقت الراهن نظراً إلى أن العديد من الأشخاص المشردين داخلياً في طور العودة إلى مجتمعاتهم المحلية، والكثير من هذه المناطق ملوث جداً بأخطار المتفجرات. وفي إطار دعم عملية الحوار بين مصراتة وتاورغاء، قدمت البعثة المساعدة في تنسيق تنفيذ أعمال أفارقة المسح غير التقني لتقييم مدى التلوث في مناطق العودة المحتملة لمجتمعات تاورغاء المحلية والإبلاغ عن هذا التلوث. وبالمثل، قدم المركز التدريب الطبي الذي تمس الحاجة إليه لأفارقة إزالة الألغام التي تضطلع بمهام في جميع أنحاء ليبيا، فضلاً عن التوعية بالمخاطر لمعالجة الخطر الذي يتعرض له المشردون داخلياً الآخرون الراغبون في العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية.

٢١ - وتواصل البعثة تنسيق المشاركة الدولية في ليبيا في المجالات التي تشملها الولاية، على المستوى السياسي من خلال مختلف المبعوثين الخاصين الدوليين إلى ليبيا وممثلي المجتمع الدولي الآخرين، وكذلك على المستوى المواضيعي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن والأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام.

٢٢ - وعقب مناقشات مستفيضة مع المجتمع الدولي والمحاورين الليبيين، تم تفعيل إطار تنسيق للتعاون التقني الدولي. ويمثل الإطار الآلية التي ستعاون من خلالها حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي بشأن توفير الدعم الدولي، استناداً إلى الاحتياجات والأولويات التي حددتها السلطات الليبية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في تطوير القدرات الوطنية اللازمة لتنسيق المساعدة الدولية، إلى جانب تقديم المشورة والدعم في مجال السياسات إلى المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني من أجل اتخاذ القرارات في تحديد الاحتياجات والأولويات. وستيسر البعثة أيضاً عمل منظمات التنسيق الخاصة بكل قطاع، فضلاً عن رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للإطار.

٢٣ - وفي محاولة لتنسيق الجهود الوطنية والدولية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في ليبيا، أطلق منسق الشؤون الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية لليبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن خلال هذه الخطة، تمكنت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة، من وضع استراتيجية قطرية وخطط للاستجابة التنفيذية في قطاعات متعددة، والهدف العام منها هو تقديم مساعدة محددة المستهدفين إلى ١,٣ مليون شخص من المحتاجين. وما فتئت البعثة من جانبها تقدم الدعم بشأن مسائل ذات صلة بولايتها، وخاصة المسائل المتعلقة بالحماية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٢٤ - بعد مرور ١٨ شهراً على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات بالمغرب، ظل تنفيذ الاتفاق معطلاً. وعلى الرغم من الدعم والتأييد العلنيين من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي لحكومة الوفاق الوطني، فإن سيطرتها وسلطتها لا تزال ضعيفة، بما في ذلك داخل طرابلس. وقد حال الاستقطاب السياسي المستمر في البلاد دون أن يصدر عن مجلس النواب تأييد رسمي للاتفاق، مما حرم حكومة الوفاق الوطني من عنصر هام من الشرعية على الصعيد المحلي لصالح منتقديها. وفي حين أن أصحاب المصلحة السياسيين والأمنيين الرئيسيين في غرب ليبيا لا يزالون يدعمون الاتفاق، فإنه ما زال يتعين على الجنرال حفتر، الذي يسيطر بثبات على شرق ليبيا، أن يلتزم التزاماً تاماً به. وبالنظر إلى التقدم العسكري الذي أحرزه الجنرال حفتر مؤخراً في وسط ليبيا وجنوبها، فمن المرجح أن يسعى إلى توسيع نفوذه إلى الغرب نحو طرابلس، مما سيجعله يدخل في صراع مباشر مع أولئك الذين يسيطرون على مدينة مصراتة الواقعة في الشمال الغربي.

٢٥ - وقد أعيد تعديل العملية السياسية في ضوء هذه الديناميات. ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر، عرض الأمين العام للأمم المتحدة أولويات الأمم المتحدة الاستراتيجية وقدم الممثل الخاص للأمين العام خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف العملية السياسية الليبية في إطار تيسير وقيادة الأمم المتحدة، التي حظيت بتأييد كامل من الدول الأعضاء ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وتتولى قيادة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن ليبيا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تعقد حالياً اجتماعات للجان الصياغة المؤلفة من أعضاء لجان الحوار التي أنشأها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بغية بدء جولات للمفاوضات بشأن مجموعة محدودة من التعديلات على الاتفاق السياسي الليبي. وسيتعين دعم الجهود التي يبذلها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للتفاوض بشأن هذه التعديلات، من خلال إشراك أصحاب المصلحة السياسيين والمجتمعيين الآخرين وغيرهم في هذه العملية. ومن شأن التوصل إلى تسوية بين الجنرال حفتر وقادة مصراتة أن يشكل حجر الزاوية في إحراز التقدم.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يشير أصحاب المصلحة السياسيون بصورة متزايدة إلى انتهاء صلاحية الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك إمكانية إجراء انتخابات بوصفها "حلاً للخروج" المحتمل من حالة الجمود السياسي. وفي هذا الصدد، وفي حين أن الاتفاق يتوخى إجراء استفتاء على مشروع الدستور، تليه انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، فإن عدم إحراز تقدم في مشروع الدستور قد يؤدي إلى عكس هذه التسلسلية الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، حدد رئيس وزراء ليبيا، فائز مصطفى السراج، في بيان صدر في ١٥ تموز/يوليه "خريطة طريق ورؤية سياسية" "للمرحلة المقبلة" دعت، في جملة أمور، إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في آذار/مارس ٢٠١٨. ودعا في البيان أيضاً الأمم المتحدة إلى دعم صياغة قانون للانتخابات والإشراف على هذه العمليات ومراقبتها. وفي حين أنه يلزم النظر بعناية في إمكانية تنظيم الانتخابات في إطار هذا الجدول الزمني المقترح، فإن الدعم المعزز المقدم إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في عام ٢٠١٨ سيحتاج إلى تقييم يجري بانتظام.

٢٧ - وعلى الجبهة الأمنية، سيلزم بذل مزيد من الجهود للحد من الأعمال القتالية وإرساء الأساس لعملية إدماج وتسريح الجماعات المسلحة في المستقبل. ولا يزال المشهد الأمني القاتم يتسم بوجود جماعات مسلحة تتنافس على النفوذ والسيطرة على الأراضي والموارد. وفي طرابلس، لم يتم بعد تشكيل الحرس الرئاسي المنصوص عليه، الذي يتألف من أفراد الشرطة والجيش، لتعزيز أمن حكومة الوفاق

الوطني. كما سيشكل إدماج أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم تحدياً في الشرق، حيث اعتمد الجيش الوطني الليبي بشدة على المقاتلين القبليين ومجموعات اللجان الأهلية أثناء الحملة التي قادها في بنغازي. وسيبقى بناء جيش ليبي موحد بهيكل قيادة موحد مهمة ذات أولوية لسنوات قادمة.

٢٨ - وفي ضوء هذا الوضع السياسي والأمني الضعيف، أجرت الأمم المتحدة من فبراير/شباط إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، تحت قيادة إدارة الشؤون السياسية، استعراضاً تقييماً استراتيجياً لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيا. وقد قيم الاستعراض دور المنظمة، بهدف عام يتمثل في المساعدة على تحديد أولويات بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في الأجلين العاجل والطويل. وشمل التقييم أيضاً دراسة الهيكل القائم، مما أسفر عن توصيات بشأن تكوينٍ مستقبلي "ملائم للغرض" بشكل أفضل في بيئة التشغيل الحالية. وقد أدرجت النتائج والتوصيات الرئيسية للاستعراض في تقرير الأمين العام عن البعثة المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/726) الذي استُثير به في تحديد ولاية البعثة. وقد رحب مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٦ (٢٠١٧) الذي اتخذته في ١٤ أيلول/سبتمبر بالتوصيات الداعية إلى أن تنفذ البعثة استراتيجية سياسية شاملة وإلى زيادة التكامل والتنسيق الاستراتيجي بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا. وتتماشى الميزانية المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٨ مع الاستنتاجات التي تمخض عنها التقييم.

٢٩ - وبناء على ذلك، ستظل الأولوية العاجلة للبعثة في عام ٢٠١٨ هي بذل المساعي الحميدة والقيام بالوساطة لدعم ما يلي: (أ) عملية سياسية شاملة للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي؛ (ب) مواصلة تنفيذ الاتفاق؛ (ج) تعزيز ترتيبات حكومة الوفاق الوطني في مجالات الحوكمة والأمن والاقتصاد؛ (د) المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، مع الاستمرار فيما يلي: (هـ) دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ (و) تقديم الدعم، عند الطلب، لتوفير الخدمات الأساسية، وإيصال المساعدات الإنسانية، وفقاً للمبادئ الإنسانية؛ (ز) رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (ح) دعم تأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛ (ط) تنسيق المشاركة الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستظل الأولوية الرئيسية هي التوصل إلى اتفاق سياسي يعطي شرعية حقيقية لحكومة واحدة. ومع ذلك، يجب التأكيد على أنه لا يمكن إحراز أي تقدم على الجبهة السياسية دون التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية وهيكل الأمن القومي. ولذلك، فمن الضروري أن تواصل البعثة وتعزز عملها مع المحاورين الليبيين للاستفادة من التقدم المحرز على المسار الأمني.

٣٠ - ونتيجة للنزاع، شهدت ليبيا تدهوراً خطيراً في اقتصادها. وقد أدى تراجع الإيرادات والاستنفاد السريع للاحتياطيات، إلى جانب الفساد، إلى وضع المؤسسات المالية للبلد تحت ضغوط هائلة. ويتنبأ الاقتصاديون بمحدوث انهيار اقتصادي كامل في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات إذا استمرت الأنماط القائمة. ومن ثم، فإن قدرة المؤسسات المالية الليبية على مواصلة عملها بشكل مستقل وفعال تظل حاسمة بالنسبة للانتقال الديمقراطي، بما في ذلك منع المزيد من التشرذم السياسي. ولذلك، سيشكل الاقتصاد أولوية بالنسبة للبعثة في عام ٢٠١٨، مع تركيز الجهود على توحيد المؤسسات المالية وكفالة التعاون فيما بين المؤسسات، إلى جانب زيادة قدرتها على تنفيذ الأولويات الاقتصادية الوطنية.

٣١ - وبعثة متكاملة، تتعاون البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعاوناً وثيقاً على المستوى البرنامجي في عدد من القطاعات. وكما أكد الاستعراض التقييمي الاستراتيجي، فقد أصبح من الواضح عند تقييم هذا التعاون أنه، من أجل مواجهة التحديات المتعددة في ليبيا، يجب على أعضاء أسرة الأمم المتحدة

العمل معاً بشكل أوثق على المستوى الاستراتيجي للنهوض برؤية مشتركة تعكس استراتيجية مشتركة واحدة. وهذه الشراكة الاستراتيجية لها أهمية حاسمة في الماضي قديماً بتركيز الأمين العام على الصلة بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، إلى جانب الجهود التي تركز على معالجة الأزمات الإنسانية وتعمل على تيسير السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، أصبح من المسلم به الآن على نطاق واسع أن التدخلات السياسية والأمنية سيكون لها أثر كبير على جهود التنمية، وأن جهود التنمية ستؤثر إيجاباً أو سلباً على المساعي المبذولة في المجالين السياسي والأمني. ومن ثم، لن يكون اعتماد نهج أكثر "تشاركية" ذا أهمية حاسمة في تعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها فحسب، بل وسيزيد أيضاً من قدرة الأمم المتحدة على خدمة الشعب الليبي.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٧، أحرزت البعثة تقدماً كبيراً في إنشاء نقطة عبور لها في طرابلس. وفي نيسان/أبريل، بدأت عملية الوجود التناوبي في طرابلس، التي سمحت بمبيت موظفي الأمم المتحدة في العاصمة الليبية، وبالتالي إمكانية القيام بمهام داخل البلد. وإضافة إلى ذلك، نجحت البعثة في إبرام عقد استئجار مجمع أويا، حيث استُكملت التعزيزات الأمنية الأساسية في نهاية آذار/مارس. ولكفالة الأمن اللازم، تعمل البعثة حالياً على نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة في المجمع. وسييسر وجود الوحدة على إيواء موظفي الأمم المتحدة في مجمع أويا، وسيسمح أيضاً بفترات تناوب أطول وبزيادة عدد الموظفين الدوليين الذين يمكن أن يكونوا موجودين في طرابلس في أي وقت من الأوقات.

٣٣ - وفي حين استندت البعثة إلى افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧ بشأن النشر التدريجي للموظفين في طرابلس، نظراً لبيئة التشغيل المتقلبة في العاصمة الليبية، فقد تقرر أن تنفيذ نموذج الوجود المحدود هو أنسب نهج للمضي قدماً. وسيتم هذا النموذج بالزيادة التدريجية لوجود الأمم المتحدة في طرابلس من خلال الزيادة التدريجية في الوجود التناوبي. وسيطلب استخدام هذا المفهوم للعمليات تعزيز الأمن والتنقل من أجل إتاحة وجود خفيف الحركة ومرن يمكن تكييفه لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، من الضروري إتاحة موارد كافية للبعثة من أجل دعم البعثات الموجودة في طرابلس والمناطق المحيطة بها.

٣٤ - ونتيجة للأوضاع الأمنية في طرابلس، يُقترح نقل جميع الوظائف الدولية المطلوب إنشاؤها في طرابلس في عام ٢٠١٧ مؤقتاً إلى تونس العاصمة في عام ٢٠١٨، حيث سيظل مقر البعثة. كذلك، فإن الوظائف الدولية التي اقترح في عام ٢٠١٧ نقلها من تونس العاصمة إلى طرابلس، سيعاد نقلها مؤقتاً إلى تونس العاصمة. وسيستمر شاغلو هذه الوظائف في أداء مهامهم على أساس التناوب، على النحو المبين أعلاه، ريثما تسمح الظروف بعودتهم إلى طرابلس. ومن المتوقع أن يساعد نشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة على تهيئة الظروف اللازمة لزيادة الوجود الدولي في طرابلس، الأمر الذي سيؤدي إلى نقل هذه الوظائف إلى البلد. وسيتم ملء الوظائف الشاغرة المرتبطة مباشرة بمهام البعثة في ليبيا بأسلوب حصيف.

٣٥ - ونظراً لاقتراب مجمع أويا، من المتوقع زيادة الاحتياجات من المرافق والبنى التحتية، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والإداري لفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا فيما يتعلق بالخدمات المشتركة وخدمات أماكن العمل. وإضافة إلى ذلك، ستزداد الاحتياجات اللوجستية بفعل نشر وحدة الحراسة وزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتناوب المؤقت إلى طرابلس، ثم إلى أنحاء أخرى من البلد في نهاية المطاف. وسيؤدي مفهوم العمليات هذا إلى زيادة عدد الرحلات الجوية بين تونس العاصمة وطرابلس.

٣٦ - ونظراً لوجود انطباع قوي بين الليبيين بأن التركيز الرئيسي للأمم المتحدة ينصب على غرب البلد، فقد أصبح حياد البعثة موضع شك. وبناء على ذلك، يتحتم على الأمم المتحدة زيادة وجودها في الشرق والجنوب لتحقيق التوازن في الوجود التناوبي في طرابلس، ودعم الأولويات على نحو أفضل في جميع أنحاء ليبيا. وبالتالي، ستعمل البعثة أيضاً، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، على توسيع وجودها في مناطق أخرى من ليبيا، بما في ذلك عن طريق إنشاء مكتب صغير في الشرق في عام ٢٠١٨. وسيطلب ذلك موارد إضافية، وخاصة على صعيد البنية التحتية.

٣٧ - وفي حين أن الأمم المتحدة في الواقع لم تغادر قط ليبيا مغادرة تامة، إلا أن إجلاء موظفيها الدوليين في تموز/يوليه ٢٠١٤ قد أرسل إشارة سلبية للشعب الليبي والمجتمع الدولي. ومع الافتتاح المتوقع لمجمع أوبا، ستحتاج البعثة إلى استراتيجية إعلامية توضح بنجاح تركيز المنظمة على تعزيز وجودها في ليبيا، والغرض من وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة ومسؤولياتها، والكيفية التي تدعم بها الليبيين في جميع مناطق البلد. وسيكون من الضروري أيضاً إبراز حياد البعثة، نظراً لوجود انطباع بالافتقار إلى الثقة بالأمم المتحدة بين الليبيين. وبالمثل، ستركز البعثة على تعزيز شرعيتها من خلال التواصل والتفاعل المستمرين. وستتطلب أهمية هذه الجهود، التي أكد عليها الاستعراض التقييمي الاستراتيجي، من البعثة أن تعطي الأولوية للإعلام والتواصل في عام ٢٠١٨.

٣٨ - وفي ظل المناخ السياسي الحالي، من المتوخى في عام ٢٠١٨ أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام التركيز بصفة أساسية على تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، التي تحدد الاستراتيجية السياسية. وبالنظر إلى هذه الوتيرة المتزايدة والمستمرة في المساعي الحميدة والأعمال المتصلة بالوساطة، يوصى أيضاً بأن تكون معظم الشعب الفنية، وفقاً لسياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية، تابعة مباشرة لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ومن ثم، سيكون هذا الأخير مسؤولاً عن تنفيذ جزء كبير من ولاية بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب الإشراف على جميع أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري. ولن يؤدي هذا التحول في سلطات الإدارة إلى تمكين الممثل الخاص للأمين العام من التركيز بشكل أفضل على العمل السياسي الحاسم فحسب، بل سيمكّن أيضاً من اتباع نهج أكثر تكاملاً لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيا في المستقبل.

٣٩ - وستسعى البعثة إلى إدخال بعض التغييرات الإضافية على هيكلها في السنة المقبلة للميزانية. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن بشأن تحسين تنفيذ نضه التاريخي المتصل بخطة المرأة والسلام والأمن (القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)) وتقرير الأمين العام المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (A/70/357-S/2015/682)، تسعى البعثة إلى الإبقاء على التسلسل الإداري لدائرة تمكين المرأة تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، عن طريق مدير مكتبه، مع تغيير اسم الدائرة ليصبح الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية في مكتب رئيس ديوان الموظفين. ومن شأن ذلك أن ييسر على نحو أفضل تقديم المشورة الاستراتيجية والسياسية لقيادة البعثة، بما في ذلك ما يتصل بزيادة مشاركة المرأة والنهج المراعية للمنظور الجنساني في جميع مجالات ولاية البعثة.

٤٠ - وبالمثل، تسعى البعثة، بغية تعزيز عملية صنع القرار القائمة على التقارير والمعلومات الاستخبارية، إلى تحويل خلية التحليل المشتركة للبعثة إلى وحدة مشتركة للتحليل والإبلاغ. وتهدف الوحدة المقترحة إلى تبسيط وإدماج جميع مسارات الإبلاغ الواردة من البعثة، وتيسير تدفق المعلومات

داخل البعثة وإلى قيادتها على حد سواء، لإتاحة إجراء تحليل شامل لدعم تنفيذ الولاية. ويهدف هذا الهيكل الجديد، الذي سيتبع مدير المكتب مباشرة، إلى تحقيق أقصى قدر من المرونة للسماح بإجراء تعديلات على الاحتياجات المحددة للبعثة من المعلومات، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة. ومن المتوخى أن ينفذ هذا الهيكل الجديد المهام الأساسية لمركز العمليات المشتركة وخلية التحليل المشتركة للبعثة، ولكن سيكون مصمماً بشكل مخصوص ليتلائم مع خصائص بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واحتياجاتها ومتطلباتها.

٤١ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ١

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية تحقق طموحات الشعب الليبي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء عمليات انتخابية وفقاً لجدول زمني '١' استحداث الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات اللازم لإجراء يوافق عليه أصحاب المصلحة الليبيون الرئيسيون في عمليات وساطة وحوار سياسي أو ضمن دستور يعتمد حديثاً	العمليات الانتخابية مقاييس الأداء
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: يتضمن مشروع الدستور أحكاماً بشأن إدارة العمليات الانتخابية، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً، إضافةً إلى أحكام بشأن التدابير الخاصة المؤقتة المتعلقة بتمثيل المرأة	الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تتواصل المناقشات فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالانتخابات والواردة في مشروع الدستور، مما يجعل الإطار التشريعي الانتخابي أقرب إلى الممارسات الدولية الجيدة وشاملاً للتدابير الخاصة المؤقتة المتعلقة بتمثيل المرأة
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنقيح الإطار التنظيمي الانتخابي القائم لتطبيقه في العملية (العمليات) الانتخابية المقبلة. اعتماد لوائح لتنظيم العمليات الانتخابية المحتملة	
'٢' مواصلة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أداء مهامها في جميع أنحاء البلد وامتلاكها القدرة على إجراء عمليات انتخابية	مقاييس الأداء
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: كانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك المكاتب الميدانية الفرعية الـ ١٧، تؤدي عملها بالكامل وبملاك كامل من الموظفين لدعم إجراء الاستفتاء على الدستور	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: على الرغم من التحديات المالية والنزاع الجاري، استمرار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك المكاتب الميدانية الفرعية الـ ١٧، في أداء عملها، ولكن مع وجود قيود فيما يتعلق بدعم إجراء الاستفتاء على الدستور والعمليات الانتخابية الأخرى

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: جاهزية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتنفيذ العملية (العمليات) الانتخابية المقبلة

٣' الاستفتاء على الدستور وإجراء العمليات الانتخابية اللاحقة على النحو المطلوب بموجب الدستور الجديد أو أي اتفاق سياسي يتم التوصل إليه

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: أجرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الأعمال التحضيرية من أجل تنفيذ استفتاء دستوري ذي مصداقية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: وجود استعداد محدود لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإجراء عمليات انتخابية ذات مصداقية في إطار دستوري ووفقاً للقوانين الانتخابية وتمشياً مع الممارسات الدولية الجيدة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إجراء انتخابات وفقاً للأطر الانتخابية والتنظيمية وتمشياً مع الممارسات الجيدة الدولية

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية، عن بعد أو حضورياً، مع السلطات الليبية في ليبيا بشأن الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي المتعلق بالعمليات الانتخابية على النحو المطلوب في الدستور الجديد
- إجراء اتصالات يومية، عن بعد أو حضورياً، مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل تقديم المشورة والمساعدة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالعمليات الانتخابية المقبلة على النحو المطلوب في الدستور
- تنظيم ١٢ دورة تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية بشأن بناء القدرات داخل ليبيا أو خارجها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات
- عقد ٦ اجتماعات مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا بغرض تنسيق أنشطة مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين بشأن إدارة الانتخابات
- عقد ١٢ اجتماعاً مع مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين في ليبيا بشأن التنسيق وتبادل المعلومات وعقد ١٢ اجتماعاً مع الشركاء الشائين المشاركين في دعم تنسيق الانتخابات
- عقد ٦ منتديات و/أو اجتماعات مائدة مستديرة و/أو حلقات عمل لـ ٢٤٠ من ممثلي المجتمع المدني، ووسائط

الإعلام، وصانعي القرارات وقادة الرأي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بغرض تعزيز المعرفة العامة والوعي بالمسائل الانتخابية

- عقد ٥ حلقات عمل لتقديم المشورة إلى ممثلي الفئات الضعيفة، بما فيها النساء، بشأن سبل الدعوة إلى إتاحة إمكانية أكبر للمشاركة في العملية الانتخابية وزيادة تلك المشاركة
- عقد ثلاث حلقات عمل بشأن التخطيط لأمن الانتخابات لأفراد الشرطة الليبية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ب) اعتماد دستور يستوفي المعايير الدولية الدنيا '١' اعتماد وثيقة مشروع الدستور وإقرارها من خلال استفتاء حر ونزيه وذي مصداقية

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: وضعت جمعية صياغة الدستور مشروع الدستور، ولكنه في انتظار أن تُقره أغلبية كافية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: التوصل داخل جمعية صياغة الدستور إلى اتفاق بشأن مشروع دستور يحترم المعايير الدولية الدنيا

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: اعتماد دستور يتسق مع المعايير الدنيا المعترف بها دولياً

'٢' صياغة واعتماد دستور يتوافق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها دولياً ومبادئ سيادة القانون، ويضمن التدابير الأساسية للعدالة الانتقالية

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: اقترح أعضاء جمعية صياغة الدستور مشروع دستور يأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة من الشركاء في مجال حقوق الإنسان ويتضمن أحكاماً بشأن حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وسيادة القانون، ومبادئ العدالة الانتقالية، تتماشى مع المعايير المعترف بها دولياً

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تحسين الدستور المعدل الذي تم اعتماده في أيار/مايو ٢٠١٧ من خلال زيادة الالتزام بالمعايير الدولية، نتيجة لمزيد من المراجعة والمشاورات بين أصحاب المصلحة في سياق العملية السياسية الليبية التي تسهلها الأمم المتحدة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: اعتماد دستور يجسد حقوق الإنسان الأساسية و ضمانات سيادة القانون ويكفل التدابير الأساسية للعدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' إدراج حقوق المرأة في الدستور

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تضمن الدستور أحكاماً بشأن المساواة بين الجنسين، فضلاً عن حكم بإنشاء مجلس قومي أعلى للمرأة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: زيادة استرشاد مشروع دستور أيار/مايو ٢٠١٧ بالمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إذا خضع نصه لتعديلات

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تضمين الدستور و/أو الإطار الانتخابي حكماً بتخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من التدابير الخاصة المؤقتة للنساء

النواتج

- تقديم الدعم التقني إلى جمعية صياغة الدستور بما في ذلك دعم التواصل والحوار بين أعضائها ومع الجهات المعنية، من خلال عقد ٤ حلقات عمل وحلقات دراسية لتعزيز توافق الآراء بشأن المشروع النهائي الذي سيخضع للاستفتاء العام
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء جمعية صياغة الدستور ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المحامين والمدعين العامين، بشأن تنظيم عملية دستورية يشارك فيها الجميع، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء وحقوق الإنسان وسيادة القانون والأقليات
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في دعم العملية الدستورية
- تنظيم ٤ اجتماعات مائدة مستديرة مع مجموعات نسائية لاستعراض مشروع الدستور من منظور جنساني، وتقديم الاقتراحات والتوصيات بشأن التعديلات، حسب الاقتضاء، للتوصل إلى دستور أوسع شمولاً وأكثر مراعاة للمنظور الجنساني

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ج) تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وبدء '١' إحراز تقدم في كفالة ما يكفي من الدعم من جانب أصحاب المصلحة السياسيين والجهات الفاعلة الأمنية والقبائل ومنظمات المجتمع المدني

متمتعةً بشرعية وتأييد عام أقوى

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: أحرزت المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي بعض التقدم في تنفيذ بنود خريطة الطريق السياسية التي وافق عليها أصحاب المصلحة الليبيون، في ظل توافر ضمانات دولية كافية وآليات دعم ملائمة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: زيادة تأييد الجهات المعنية السياسية

والجهات الفاعلة الأمنية الليبية وعامة الجمهور لحكومة الوفاق الوطني وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، مع توافر ما يكفي من الضمانات الدولية وآليات الدعم

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨ : معالجة القضايا الخلافية في الاتفاق السياسي الليبي، مما يتيح إحراز التقدم في التنفيذ، و/أو اعتماد خريطة طريق واضحة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية في ليبيا بأغلبية واسعة من الجهات المعنية الرئيسية

٢' تحسين قدرات المؤسسات الوطنية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب ومجلس الدولة، على وضع السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات إلى السكان

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦ : إنجاز الأعمال التحضيرية لإنشاء وحدات الدعم التقني في مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية المختارة من أجل إدارة المشاريع، والتنسيق، والرصد، وصياغة السياسات في المجالات ذات الأولوية الوطنية الرئيسية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧ : إنشاء وحدات الدعم التقني لدعم مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية المختارة تمهيداً مع المجالات ذات الأولوية الوطنية

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨ : بدء وحدات الدعم التقني في أداء مهامها في مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية المختارة

النواتج

- عقد ٨ اجتماعات للحوار السياسي الليبي من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وحل المنازعات أو كسر الجمود داخل حكومة الوفاق الوطني، أو بين هذه الحكومة والمؤسسات الأخرى المنبثقة عن الاتفاق
- عقد ١٠ جلسات حوار بين البلديات الليبية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأمنية من أجل توسيع قاعدة دعم الاتفاق السياسي الليبي
- عقد ١٠ جلسات للحوار وبناء الثقة تضم أصحاب المصلحة السياسيين والجهات الفاعلة الأمنية وممثلي القبائل من أجل مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والمصالحة الوطنية
- تنظيم ٨ حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن وضع وتنفيذ السياسات في المجالات ذات الأولوية الوطنية الرئيسية دعماً لحكومة الوفاق الوطني والهيئات التشريعية والبلدية ذات الصلة
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة على تحديد المواقف بشأن القضايا والاستراتيجيات ذات الأولوية لعمل هذه المنظمات مع حكومة الوفاق الوطني
- توفير ٦ دورات تدريبية لبناء قدرات أعضاء مجلس النواب ومجلس الدولة ولجانها المتخصصة بشأن أدوار

ومسؤوليات كل منهم

- تنظيم ٨ دورات تدريبية متخصصة للتوعية العامة والاتصالات الاستراتيجية مقدمة إلى المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني
- ٤ استقصاءات للرأي العام لقياس مواقف الليبيين إزاء التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية
- عقد اجتماعات فصلية مع المكاتب الإعلامية لحكومة الوفاق الوطني
- عقد اجتماعات فصلية مع المكتب الإعلامي لمجلس النواب لدعم تنمية القدرات ووضع خطة الرسائل المشتركة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(د) تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها وتمثيلها في '١' زيادة القدرة الوطنية على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في العمليات السياسية

المجالين السياسي والأمني

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إنشاء آلية أو هيئة وطنية تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وكانت النساء تشغل ٢٥ في المائة من المناصب الرئيسية في حكومة الوفاق الوطني

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تعيين المجلس الرئاسي رئيس وحدة دعم المرأة وتمكينها

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: بدء عمل وحدة دعم المرأة وتمكينها في حكومة الوفاق الوطني

'٢' زيادة مشاركة المرأة في هياكل الإدارة الليبية

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: لم تكن المرأة ممثلة في المناصب الرئيسية في حكومة الوفاق الوطني؛ وعقدت وزارات الصحة والتعليم والعدل والداخلية وشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية (تمثل ٢٢ في المائة من مجموع الوزارات) مناقشات بشأن إدماج المرأة واحتياجاتها؛ وأنشأ مجلس النواب التجمع النسائي

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تمثيل المرأة في المناصب الرئيسية في ٥ وزارات على الأقل في مناصب نائب وزير أو رئيس إدارة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: وصول نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠ في المائة على الأقل في جميع المؤسسات الحكومية

٣' تعزيز قدرة المنظمات النسائية في ليبيا

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: قامت المنظمات النسائية بوضع وبدء تنفيذ خطة المرأة من أجل السلام، التي تركز على تعزيز دور المرأة في المصالحة والترتيبات الأمنية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: مشاركة ١٢٠ ممثلة على الأقل من المنظمات النسائية من شرق ليبيا وغربها وجنوبها في أنشطة الدعوة الرامية إلى إدماج المرأة في العمليات السياسية؛ وتنفيذ ٦ مبادرات على الأقل في شرق ليبيا وغربها وجنوبها بشأن أدوار المرأة في عملية المصالحة، استناداً إلى خطة المرأة من أجل السلام التي وضعها مؤتمر مونترو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: وضع منظمات المجتمع المدني لخطط التوعية من أجل الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والفرص

٤' تعزيز دور المرأة في العمليات الأمنية في ليبيا

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: وضع وزير الداخلية جدولاً زمنياً وخطة عمل لتوفير التدريب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن لأفراد قوة الشرطة الوطنية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تنفيذ برامج تدريبية بشأن المرأة والسلام والأمن لفائدة ٥٠ فرداً من أفراد قوة الشرطة الوطنية؛ ومشاركة النساء العاملات في وزارة الداخلية في العمليات ذات الصلة بالتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: زيادة عدد النساء اللائي سبق لهن العمل في الشرطة الوطنية الليبية عن طريق إعادة انضمامهن إلى هذه القوة؛ واعتماد الشرطة الوطنية الليبية ٢٠ في المائة كحد أدنى لحصص توظيف النساء في منصب ضابطات شرطة (تشمل هذه النسبة إعادة إدماج النساء اللائي سبق لهن العمل في القوة، وتجنييد ضابطات شرطة جديدات)؛ وإدماج المرأة في أي حوار مستقبلي عن مسار القطاع الأمني

النواتج

- ١٩ اجتماعاً و ٣ حلقات عمل مع ممثلي النساء/المنظمات النسائية في بنغازي وطرابلس وسبها من أجل تقديم المساعدة التقنية والمشورة لعملية الحوار بشأن المسار الوطني السياسي والأمني المستقبلي ووضع منهاج مناصرة قضايا

- المرأة والمساواة بين الجنسين في ظل حكومة الوفاق الوطني
- ٣ اجتماعات تشاورية مع مجموعات نسائية للتخطيط لأي مبادرة متصلة بقطاع الأمن
- إنجاز ورقتي بحث بشأن تحديد مواطن مشاركة المرأة في عملية إصلاح قطاع الأمن واقتراح الوسائل الكفيلة بإدماج المرأة في هذه العملية، وكذلك بشأن المرأة والسلام والأمن في ليبيا
- عقد ٤ اجتماعات وحلقتي عمل مع الأحزاب السياسية والوزارات الرئيسية لتعزيز مشاركة المرأة في حكومة الوفاق الوطني
- تنظيم ٦ دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة وحدة دعم المرأة وتمكينها التابعة لحكومة الوفاق الوطني بغرض دعم تفعيلها وبرنامج عملها
- تنظيم ٤ دورات توعية بشأن مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار لمقرري السياسات الرئيسيين في ١٣ وزارة تنفيذية في حكومة الوفاق الوطني
- تنظيم ٩ حلقات عمل ودورات تدريبية للنساء من شرق ليبيا وغربها وجنوبها لمناقشة خطة المرأة من أجل السلام من حيث اتصالها بالأمن والمصالحة
- تنظيم ٣ دورات تدريبية إقليمية مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني المحلية لوضع خطط التوعية من أجل الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والفرص
- عقد ١٠ اجتماعات مع كبار المسؤولين في وزارة الداخلية لوضع جدول زمني وخطة عمل لتوفير التدريب لأفراد قوة الشرطة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات التسريح وإعادة الإدماج/الإدماج
- تنظيم ٣ دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن المرأة والسلام والأمن لفائدة ٦٠ من مسؤولي قوة الشرطة الوطنية
- تنظيم ٦ دورات تدريبية على التوعية الجنسانية لفائدة حرس السواحل الليبية من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط
- تنظيم ٢ من حلقات العمل لفائدة ٥٠ من أفراد قوة الشرطة الوطنية بشأن الجوانب الجنسانية للتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج

(هـ) إقامة مؤسسات ليبية مقتدرة في قطاع الأمن، بوسائل منها تحسين حوكمة الأمن الوطني من خلال توزيع أدوار ومسؤوليات واضحة، ومن خلال التنسيق الفعلي والإشراف الديمقراطي على قطاع الأمن

١' وضع ترتيبات أمنية مؤقتة، بما في ذلك ما يتعلق بوقف إطلاق النار وانسحاب الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها/إدماجها، وإدارة الأسلحة، والرصد، تمثيلاً مع الاتفاق السياسي الليبي، إلى جانب إنشاء آلية وطنية للتنسيق الأمني

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: أنشأ المجلس الرئاسي قاعدة عمليات في طرابلس، وبدأ العمل بآلية تخطيط وطنية لدعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك وقف إطلاق النار وترتيبات الرصد الناجمة عنه، مع الاستعانة بآليات قائمة للدعم الدولي؛ وأسفرت المناقشات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الليبيين عن تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى عن الأمن في تونس العاصمة في تموز/يوليه ٢٠١٦

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: يجري تنفيذ خطة طرابلس الأمنية، كجزء من الترتيبات الأمنية المؤقتة وآليات الرصد لتأمين العاصمة الليبية؛ ويجري إصلاح وزارة الداخلية (المؤسسة الأمنية الرئيسية)

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: الشروع في تنفيذ برنامج تسريح تدريجي للجماعات المسلحة، يتناسب مع تعزيز المؤسسات الأمنية الحكومية لتجنب حدوث فراغ أمني؛ وإنشاء هيكل الحوكمة ليكون فيه مقر مجلس الأمن القومي؛ واستمرار إصلاح المؤسسات الأمنية الرئيسية

٢' تعزيز إمكانات الشرطة وقدراتها

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: بدأت لجنة إعادة الهيكلة والتخطيط تنفيذ خطط الإصلاح المقررة للشرطة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إقرار الفريق العامل المعني بالشرطة لإدارة التدريب التابعة لوزارة الداخلية؛ ويسر هذا الإقرار دعم المجتمع الدولي للمضي في صقل خطة تنمية قدرات الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون التي أطلقت في عام ٢٠١٦، بما في ذلك تفاصيل عن مجالات تخصص الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون؛ وشروع وزارة الداخلية في تحديد خط أساس الخطة الاستراتيجية الحكومية من أجل كفالة الإدماج السليم للجماعات المسلحة، بما يشمل إجراء تعداد لتحديد الخصائص الديمغرافية لكل جماعة مسلحة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: ضمن اختصاصات حكومة

الوفاق الوطني ووزارة الداخلية، وضع مركز الشرطة النموذجي لإدماج وإبراز الممارسات الجيدة في ضبط الأمن الذي يركز على المواطن والموجه نحو المجتمع المحلي وعلى إدارة جهاز الشرطة

٣' تعزيز القدرة على إصلاح قطاع الأمن في وزارتي الدفاع والداخلية، بما يشمل تسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها/إدماجها
مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: شرعت السلطات الليبية في إصلاح قطاع الأمن والمؤسسات الأمنية الحكومية تمثيلاً مع المعايير الدولية الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: السلطات الليبية تدرس استعداد الدولة للشروع في برامج إصلاح قطاع الأمن بهدف تعزيز إدارة الحدود وتسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها/إدماجها؛ ووضع سلطات الدفاع والشرطة مقترحات جديدة بشأن الاستراتيجيات الوطنية للدفاع والشرطة وهياكل القوة لتقديمها إلى حكومة الوفاق الوطني

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تحديد مستوى الاحتياجات لإعادة توحيد الجيش الليبي تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني (أو في حالة إجراء الانتخابات، الهيئة المنتخبة شرعياً)

٤' إنشاء آلية رسمية لإدارة الحدود، تشمل سلطات معنية من ليبيا والبلدان المجاورة لها
مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تعيين جهات وطنية معنية مختصة عند نقاط العبور الحدودية وفي المناطق الحدودية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: بالتشاور مع النيجر، يجري إنجاز تقييم أمني مشترك لتحديد المشاكل على الحدود الجنوبية وتيسير إنشاء نظام حكومي متكامل لإدارة الحدود

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: جميع المناطق الـ ٦ في الشريط الساحلي الليبي تخضع لمراقبة حرس السواحل؛ وبالتشاور مع النيجر وتشاد، وضع مشاريع مقترحات من أجل نظام متكامل لإدارة الحدود بما يسمح لسلطات الحدود الليبية باستعادة السيطرة على الحدود الجنوبية

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع المحاورين الرئيسيين والمؤسسات الرئيسية في قطاع الأمن الليبي (اللجنة الأمنية المؤقتة، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والحرس الرئاسي) لتقديم المشورة في مجال بناء القدرات والإمكانيات الأمنية
- تنظيم حلقة دراسية أمنية رفيعة المستوى لتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين المؤسسات الأمنية، بما يشمل إقامة تعاون بين ضباط الجيش من شرق ليبيا وغربها
- إجراء تقييم أساسي لتقييم تكوين التشكيلات المسلحة (مثل التكوين الديمقراطي، والقدرات التشغيلية، والقصد المنشود، وما إلى ذلك) العاملة تحت إشراف وزارة الداخلية
- عقد ٦ اجتماعات مع وزارة الداخلية لتقديم المشورة بشأن دمج التشكيلات المسلحة في بعضها البعض لتمكين القوات المسلحة من العمل على نحو أكثر ترابطاً ومنهجية
- عقد ٦ اجتماعات مع وزارة الداخلية لتقديم توصيات بشأن "تحديد الحجم الصحيح" للقوات المسلحة، بما يشمل نقل أفراد القوات المسلحة إلى وزارات أخرى أو إنشاء عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع كل من اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة التقنية في إطار خطة طرابلس الأمنية بهدف دعم تنفيذ الخطة وتطويرها لتيسير تحسين الوضع الأمني في العاصمة
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اللجان المركزية للتكامل والتخطيط وإعادة الهيكلة في وزارة الداخلية بشأن إصلاح الشرطة الليبية وتطويرها
- إقامة تواصل أسبوعي مع المحاورين الليبيين المعنيين بالمسائل المتصلة بالحدود
- عقد اجتماعات شهرية بشأن تعزيز أمن الحدود، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، لفائدة السلطات الحدودية الليبية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (و) الحد من الأثر الناجم عن الانتشار غير '١' إنشاء هيكل للحكومة المؤسسية بهدف تيسير الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة
- الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة
- مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: وضع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب استراتيجية وطنية لهذه الأعمال؛ وفق المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتم تعزيز الوعي بأثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال مجموعة من حلقات العمل تستهدف المرأة الليبية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: لم يكن هناك تأييد لإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لإدارة الأسلحة والذخيرة، ولكن السلطات الأمنية الليبية تلقت دعماً في عملها من خلال الإجراءات التشغيلية التقنية الموضوعية حديثاً للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وللجهود المبذولة للبحث عن تلك الأجهزة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: بدء عمل اللجنة المشتركة بين الوزارات لإدارة الأسلحة والذخيرة، وفقاً للإطار الوطني المقترح لإدارة الأسلحة والذخيرة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٢' زيادة قدرات السلطات الليبية على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام وتنسيقها على نطاق البلد كله، بما يتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة الألغام

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تطهير مساحة كيلومترين مربعين من الأراضي وإزالة وتدمير ٤٠.٠٠٠ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة والذخيرة؛ وإجراء تقييم تقني على الصعيد الوطني بشأن خطر المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة والذخيرة

الأداء المقدّر لعام ٢٠١٧: تدريب ما لا يقل عن ٢٠ فريق ليبي من أفرقة إزالة الألغام على العناصر الرئيسية للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ومع أنه لن يتحقق إنشاء مركز تنسيق وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، فقد تم تيسير عقد اجتماعات بين المجتمع الدولي والسلطات الليبية بغرض تنسيق جهود التصدي لأخطار المتفجرات في سرت وبنغازي

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إعداد ورقة موقف بشأن هيكل هيئة وطنية لمكافحة الألغام بالتعاون مع أصحاب المصلحة الليبيين

النواتج

- إجراء اتصالات أسبوعية مع الجهات الفاعلة الأمنية الوطنية، بما فيها الوزارات، بشأن المسائل المتعلقة بالأمن
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الليبية بشأن تنمية القدرات ووضع برامج للأنشطة الإنسانية من أجل التصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على الصعيد الوطني
- عقد ٨ اجتماعات تنسيقية مع الشركاء المنفذين الدوليين والوطنيين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإدارة الذخيرة والأسلحة، تضم الممثلين الإقليميين وتجسد وجهات النظر الإقليمية
- تنظيم ٤ حلقات عمل بشأن وضع خطة لإدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة النظراء الليبيين المخولين في حكومة الوفاق الوطني
- تنفيذ ٦ برامج تدريبية بشأن الأسلحة والذخيرة دعماً لحكومة الوفاق الوطني، بدعم من الشركاء
- وضع الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام خطة لمساعدة الضحايا على النطاق الوطني، بالتركيز على المناطق ذات الأولوية المتأثرة بالنزاعات وفقاً للأولويات الوطنية
- إجراء عمليات إدارة الجودة في ٥ مشاريع على الأقل لدعم النظراء الليبيين المعنيين بالتصدي لخطر المتفجرات والمسؤولين عن إدارة الأسلحة والذخيرة

(ز) تعزيز القدرة على رصد حقوق الإنسان '١' تعديل التشريعات الرئيسية بهدف الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين حماية حقوق الإنسان والتمتع بها

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: لم يجر تعديل القوانين لتحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بسبب عدم وصول البرلمان إلى النصاب القانوني اللازم لمناقشة القوانين الجديدة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: لن تقوم حكومة الوفاق الوطني والهيئات الأخرى ذات الصلة بوضع وتنفيذ خطة لتحديد الأولويات المتعلقة بتعديل التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن جهود الدعوة تتواصل

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إنشاء فريق عامل بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني لمناقشة تعديل القوانين الرئيسية لتحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً

'٢' زيادة عمليات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وقدراتها والتنسيق بينها، بما يشمل رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: استئناف المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان عملياته وأنشطته

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تعطل الجهود المبذولة لإعادة تفعيل المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان بسبب عدم إحراز تقدم في الوضع السياسي والوضع الأمني

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: زيادة عدد التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية

'٣' تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: بدء أعمال أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تعطل تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون بسبب عدم إحراز تقدم في الوضع السياسي

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: زيادة عدد المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع تعسفا الذين يُنقلون من أماكن الاحتجاز غير القانونية إلى أماكن الاحتجاز التابعة لوزارة العدل؛ وكذلك زيادة عدد تلك الحالات التي تخضع للفرز من جانب السلطات القضائية

٤' تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية لتيسير عودة المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إبرام اتفاق تنفيذي بشأن عودة أسر تاورغاء المشردة إلى أماكن إقامتها

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إقرار حكومة الوفاق الوطني الاتفاق بين أهالي مصراتة وأهالي تاورغاء

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ الاتفاق بين أهالي تاورغاء وأهالي مصراتة بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها دوليا

٥' تقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن التابعة لها امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشأن دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: وضع واعتماد إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من أجل ليبيا وتعميمه على حكومة الوفاق الوطني وأجهزتها الأمنية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تقديم الدعم باستمرار لحكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن التابعة لها وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إنشاء أفرقة عاملة/هياكل للرقابة على المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

- تنظيم ٢ من الدورات التدريبية في مجال بناء قدرات هيئات المجتمع المدني على رصد حقوق الإنسان والدعوة من أجلها وبناء قدراتها التنظيمية في هذا المجال
- إلقاء ٦ بيانات عامة عن تنفيذ أحكام حقوق الإنسان الواردة في الاتفاق السياسي الليبي والامتثال لها في جميع أنحاء ليبيا لرصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- إصدار ٣ بلاغات أو قرارات بشأن المساءلة وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- إصدار تقرير واحد بشأن قضايا المساءلة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك التحليل الإحصائي
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين بشأن حالة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع مسؤولين من المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والاحتياجات من الدعم
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المعنية الليبية لمناقشة حالة حقوق الإنسان والدعوة بصدها
- تقديم ٦ بيانات عامة وتقرير واحد عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد لرصد حالة حقوق الإنسان
- إعداد ورقة تحدد التوصيات بشأن التدقيق للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع العدالة والأمن تُقدم إلى النظراء الوطنيين (الشرطة والجيش والمؤسسات الإصلاحية)
- تنظيم حلقة عمل واحدة مع المسؤولين في الدولة ومنظمات المجتمع المدني بشأن عملية الإصلاح التشريعي
- عقد ٤ اجتماعات بشأن عودة أهل تاورغاء وتنفيذ وثيقة خريطة الطريق المتعلقة بإطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التي وضعت من أجل تقديم الدعم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، بما يشمل استراتيجية الرصد والإبلاغ والاتصال، وإجراءات التشغيل الموحدة بشأن تنفيذ هذه السياسة في ليبيا
- تنفيذ وحدتين تدريبيتين بشأن سياسة بذل العناية الواجبة لأعضاء حكومة الوفاق الوطني والمجتمع المدني

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ح) عملية شاملة وجامعة للعدالة الانتقالية '١' تنفيذ مبادئ العدالة الانتقالية ضمن إطار الاتفاق السياسي الليبي

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية على نحو يتفق إلى حد كبير مع المعايير المعترف بها دولياً

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: مشاركة المسؤولين الليبيين في عملية استعراض لقانون عام ٢٠١٣ بشأن العدالة الانتقالية تمهيداً مع الاتفاق السياسي الليبي

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: الانتهاء من استعراض قانون العدالة الانتقالية لعام ٢٠١٣، ووضع مشروع قانون لمواءمة القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية مع المعايير الدولية

'٢' إصلاح التشريعات الأساسية المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية بطريقة تحترم فيها معايير حقوق الإنسان الأساسية والضمانات المتعلقة باتباع الإجراءات القانونية الواجبة

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: مناقشة التشريعات الرئيسية المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية مع حكومة الوفاق الوطني
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: مشاركة حكومة الوفاق الوطني في عملية استعراض للتشريعات الأساسية المتصلة بالعدالة الانتقالية
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: وضع الصيغة النهائية لمشاريع قوانين ترمي إلى تعديل التشريعات الأساسية المتصلة بالعدالة الانتقالية

٣' يلتزم الجهاز الأمني لحكومة الوفاق الوطني بعمليات العدالة الانتقالية وفقاً للمعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان
مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تقديم المشورة إلى كيانات الأمن ذات الصلة التابعة لحكومة الوفاق الوطني بشأن وضع استراتيجية تدقيق تحترم المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إحراز تقدم ضئيل بشأن وضع استراتيجية تدقيق تحترم المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان بسبب عدم إحراز تقدم في الوضع السياسي والوضع الأمني
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: مواصلة جهود الدعوة مع السلطات الليبية من أجل اعتماد استراتيجية تدقيق تحترم المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان

٤' تعزيز رصد المحاكمات الجنائية الرئيسية لمسؤولي النظام السابق من أجل تعزيز الاتساق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها دولياً
مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: لم تنفذ السلطات الليبية أي حكم إعدام؛ ولم يناقش البرلمان الليبي إجراء الحق في الاستئناف نظراً لعدم القدرة على الوصول إلى النصاب القانوني اللازم لمناقشة تشريع جديد

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تحسن امتثال السلطات الليبية للمعايير الدولية المتعلقة بمراجعة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة؛ واستمرار السلطات الليبية في وقف عمليات الإعدام بحكم الواقع
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: شروع السلطات الليبية في تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية المتعلقة بإجراء المحاكمات العادلة، بناءً

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

على رصد المحاكمات من جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ وتشمل هذه التوصيات بناء قدرات أعضاء النيابة العامة على إجراء التحقيقات بما يتماشى مع معايير سيادة القانون

النواتج

- تنظيم ٢ من حلقات العمل مع المجتمع المدني والجهات الأخرى بشأن وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية
- عقد ٣ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن التعديلات المحتملة للقوانين المعتمدة في إطار عملية العدالة الانتقالية
- عقد ٢ من حلقات العمل لممثلي حكومة الوفاق الوطني والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بالعدالة الانتقالية
- عقد ٥ اجتماعات مع أعضاء السلطة القضائية والمحامين بشأن المحاكمات المتصلة بالنزاعات
- رصد ٢ من المحاكمات المتصلة بالعدالة الانتقالية
- عقد ٤ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن تعديلات القوانين المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية
- تنظيم حلقة عمل واحدة لفائدة مسؤولي الدولة بشأن إصلاح العدالة الجنائية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ط) تحسين أداء النظام القضائي في ليبيا '١' زيادة عدد المحاكم العاملة وفقا للمعايير الدولية ونزاهته

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: ١٥ محكمة عاملة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: ١٧ محكمة عاملة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: ١٧ محكمة عاملة

'٢' إحراز تقدم في الإفراج عن الأفراد المحتجزين في السجون دون أي أساس قانوني

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: الشروع في ٣ مبادرات رامية إلى الإفراج عن المحتجزين بالتنسيق مع السلطات القضائية أو المجالس المحلية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: فرز ٥٠٠ محتجز في طرابلس

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إنشاء آلية تعاون بين السلطة القضائية والشرطة القضائية لتعزيز الإفراج عن المحتجزين رهن المحاكمة

النواتج

- عقد اجتماعات نصف شهرية والتواصل مع المسؤولين الحكوميين المعنيين ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة حالة السلطة القضائية ونظام السجون
- عقد اجتماع رفيع المستوى واحد مع ٢٠ من الجهات الحكومية صاحبة المصلحة من أجل إصلاح العملية التشريعية بهدف تعزيز جهاز العدالة الجنائية
- إجراء زيارات شهرية للسجون في ليبيا للدعوة إلى إطلاق سراح الأفراد المحتجزين دون أساس قانوني
- تنظيم ٣ حلقات عمل مع الشرطة القضائية بشأن إصلاح السجون
- تنظيم ٢ من حلقات العمل مع القضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن التحقيقات الجنائية وإصلاح نظام العدالة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ي) إجراء عملية مصالحة وطنية جامعة، '١' اعتماد حكومة الوفاق الوطني استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية، متمشية مع المعايير الدولية الأساسية، تشرك الوزارات ذات الصلة وتحظى بمحادثات أدني من التأييد من تشكيلة واسعة من الجهات الليبية صاحبة المصلحة على مختلف المستويات بما في ذلك المستوى المحلي.

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: بدء المشاورات مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بهدف وضع استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية وجدول زمني للتنفيذ

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: وضع إطار المصالحة الوطنية من خلال إقامة علاقات تآزرية بين عملية الحوار السياسي وجهود المصالحة المنطلقة من القاعدة/من القواعد الشعبية

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تقديم استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية، تستند إلى مبادرات المصالحة المحلية، وجدول زمني للتنفيذ، إلى حكومة الوفاق الوطني لاعتمادها، وإلى المؤسسات والهيئات المستقلة المعنية لتنفيذها

'٢' تحسين مشاركة المرأة في مبادرات المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: مشاركة المرأة فيما لا يقل عن ٣ فعاليات تركز على المصالحة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تشكيل النساء ٣٠ في المائة على الأقل من المشاركين في عمليات المصالحة الوطنية؛ ووضع المنظمات النسائية منهاج عمل مشترك لجهود بناء السلام والمصالحة، باعتباره أداة للدعوة لدى حكومة الوفاق الوطني

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: وضع خريطة طريق للمصالحة الوطنية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب لها؛ وإنشاء منبر للناشطات في مجال المصالحة

النواتج

- عقد ٤ حلقات عمل لـ ٢٠ عضواً في اللجنة التقنية المعنية بالمصالحة الوطنية من جميع أنحاء المجتمع الليبي بشأن صياغة استراتيجية للمصالحة الوطنية في ليبيا
- عقد مؤتمر حوار وطني واحد بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا لـ ١٠٠ مشارك
- تيسير تنظيم ٨ حلقات عمل مواضيعية واجتماعات مائدة مستديرة مع ممثلي الوزارات والمؤسسات واللجان والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية وشيوخ القبائل المعنيين، من أجل صياغة وثيقة استراتيجية متعددة القطاعات للمصالحة الوطنية تقدم إلى حكومة الوفاق الوطني والهيئات المعنية
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة الدولية بشأن تصميم وتنفيذ استراتيجية للمصالحة الوطنية
- عقد ٥ حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة وزارة المصالحة الوطنية، واللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية، واللجنة العليا المعنية بعودة النازحين داخليا
- تنظيم مؤتمر وطني واحد بشأن تخليد ذكرى الضحايا والتعريف بالتاريخ بوصفهما عاملين يساهمان في السلام والمصالحة، تعقده اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية واللجنة العليا المعنية بعودة النازحين داخليا
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات لتعزيز المعارف بشأن الحوار والوساطة، ولتقوية الاتفاقات المحلية، لـ ٢٠ من الوسطاء المحليين المنخرطين في عمليات المصالحة المحلية في مناطق مختلفة من ليبيا، يشملون الشيوخ وزعماء القبائل، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطات الضحايا، والشباب والنساء، والبلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والجماعات المسلحة
- عقد ٣ منتديات أو اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية (في الجنوب والشرق والغرب) لتعزيز المعارف العامة والتوعية بشأن المصالحة الوطنية لفائدة ١٥٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، كجزء من استراتيجية وطنية للاتصال والتوعية
- إجراء ٢ من عمليات المسح بشأن مشاركة المرأة في مبادرات المصالحة وفي عمليات واتفاقات المصالحة الوطنية
- عقد جلسة تشاور واحدة مع نشطاء من الشباب يمثلون جميع مناطق ليبيا لمناقشة دور الشباب في المصالحة ودعم صياغة مشاريع محدّدة للشباب بشأن المصالحة الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالبحث عن الحقيقة، والحوار مع الشيوخ، والقضاء على نزعة التطرف
- بالتعاون مع الشركاء من وسائط الإعلام الوطنية، عقد ٢ من دورات التدريب لـ ٢٥ من الصحفيين والفاعلين في وسائط التواصل الاجتماعي بشأن حملة إعلام واتصالات على الصعيد الوطني لتعزيز المصالحة الوطنية
- عقد ٣ حلقات عمل بمشاركة ٦٠ امرأة تمثل جميع المناطق في ليبيا لمناقشة دور المرأة في المصالحة
- عقد ٢ من حلقات العمل لفائدة ٨٠ امرأة لإنشاء منبر للدعوة إلى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في خطط وبرامج المصالحة
- التواصل شهرياً مع الجهات الفاعلة الرئيسية الليبية بغرض تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في عمليات المصالحة الحكومية

- إجراء عملية مسح واحدة بشأن مساهمة الشباب في مبادرات المصالحة القائمة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ك) توفير آليات ومساعدة تقنية مباشرة لتعزيز '١' زيادة مشاركة الشباب في عمليات الحوار السياسي الليبي

تمكين الشباب ومشاركتهم وتمثيلهم في العمليات مقاييس الأداء

السياسية

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تحديد منظمات الشباب الليبية؛ وتمثيل

الشباب في الاجتماعات السياسية الليبية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: شبكة الشباب تضع توصيات بشأن العملية

السياسية الليبية

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: الشباب يُشكّل أكثر من ١٥ في المائة

من مبادرات الحوار السياسي الليبي

'٢' إبرام عقد اجتماعي بين الشباب وحكومة ليبيا

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تحديد منظمات الشباب ومسحها

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: شبكة الشباب تبدأ في صياغة العقد

الاجتماعي، بما في ذلك إعداد مسائل/مضامين للاجتماعات وجها

لوجه مع الشباب، ولمنتديات وسائط التواصل الاجتماعي

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: قيام شبكة الشباب بوضع العقد الاجتماعي

وإقراره؛ وبدء مناقشات عن العقد الاجتماعي مع المسؤولين الليبيين

النواتج

- التواصل شهريا مع المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين لتعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في العمليات السياسية الحكومية
- عقد ٢ من اجتماعات المساعدة التقنية و ٢ من حلقات العمل ل ١٠٠ من منظمات الشباب من أجل النهوض بإنشاء شبكة الشباب وبعملها، ووضع برنامج عملها وخطة للدعوة
- إنشاء مجلس استشاري للشباب؛ وعقد اجتماعات فصلية
- وضع مناهج دراسية لمعالجة صياغة عقد اجتماعي بين الشباب الليبي ومعه
- الوصول إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مواطن ليبي تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٥ عاما عبر منتديات وسائط التواصل الاجتماعي، بما يتيح الحصول على معلومات شاملة عن الموضوعات المتصلة بالعقد الاجتماعي
- عقد ٢ من حلقات العمل مع ٤٠ شابا في البلديات الليبية لتيسير التدريب بين الأقران لشحن الوعي ونقل المعارف بشأن الموضوعات المتصلة بالعقد الاجتماعي
- عقد ٢ من مناسبات الدعوة العامة مع شبكة الشباب لمناقشة العمليات السياسية الليبية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ل) وضع المؤسسات الليبية المعترف بها '١' إحراز تقدم في توحيد المؤسسات المالية وضمان التعاون داخل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
سياسات نقدية ومالية	المؤسسات مقاييس الأداء
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: لا ينطبق	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: أصدرت ليبيا أول إطار موحد للميزانية على الصعيد الوطني (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧) منذ عام ٢٠١٤. ونتيجة للحوار الاقتصادي الليبي، شكّل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار لجنّتين تعملان كمنتدى تنسيقي بين المؤسسات الرئيسية الليبية؛ وإحدى هاتين الهيئتين هي لجنة السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السياسات؛ أما الهيئة الثانية وهي اللجنة التقنية الاقتصادية، فهي هيئة تنفيذية تركز على إيجاد الحلول الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تُصدر ليبيا إطاراً موحداً للميزانية على الصعيد الوطني للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛ وتنعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والمصرف المركزي وديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار لتيسير صنع القرار بشأن السياسات الاقتصادية وإجراءات الميزانية	

النواتج

- عقد ٦ اجتماعات مع المؤسسات المالية الليبية المعنية، بما في ذلك: المجلس الرئاسي؛ ومصرف ليبيا المركزي؛ وديوان المحاسبة؛ ووزارة المالية؛ وهيئة الرقابة الإدارية؛ ووزارة الاقتصاد؛ ووزارة التخطيط
- بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عقد ٤ حلقات عمل مع خبراء ماليين على المستوى التقني والتشغيلي من المؤسسات المعنية، بما في ذلك: مصرف ليبيا المركزي؛ وديوان المحاسبة؛ ووزارة المالية؛ وهيئة الرقابة الإدارية؛ ووزارة الاقتصاد؛ ووزارة التخطيط

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(م) تقديم الدعم الدولي المنسق بشكل جيد لعملية الانتقال وللمواءمة مع أولويات حكومة الوفاق الوطني	١' التنسيق التشغيلي للمساعدة الدولية بمشاركة النظراء الوطنيين مقاييس الأداء
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: عقد ١٠٠ اجتماع تنسيقي	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: عقد ١٤٩ اجتماعاً تنسيقياً	
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: عقد ٢٠٧ اجتماعات تنسيقية	
٢' تقديم المساعدة الدولية وفقاً للأولويات الوطنية الليبية	مقاييس الأداء

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: التنفيذ الأولي للمساعدة، داخل هيكل إطار التنسيق الدولي، بالتواؤم مع الأولويات الرئيسية لحكومة الوفاق الوطني

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إنجاز عملية مسح المساعدة الدولية ورصدها، ضمن هيكل إطار التنسيق الدولي؛ وتحديد أوجه المساعدة وتنفيذها بما يتوافق مع الأولويات الرئيسية لحكومة الوفاق الوطني وجهازها الأمني

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ إطار التنسيق الدولي؛ واجتماع منتديات التنسيق بانتظام، بمشاركة الشركاء الدوليين والليبيين؛ وإتمام مسح ورصد المساعدة الدولية، داخل هيكل إطار التنسيق الدولي؛ وتحديد المساعدة وتنفيذها، بالتواؤم مع الأولويات الرئيسية لحكومة الوفاق الوطني وجهازها الأمني

النواتج

- عقد ٦ اجتماعات تنسيق مع المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية بشأن إعداد الدستور
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية، مع أطراف من بينها المجتمع الدولي/الشركاء الدوليون، بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، والعملية السياسية، ودعم المؤسسات الرئيسية، وتقديم المساعدة المتعددة الأطراف من أجل بناء قدرات الشرطة الليبية
- عقد ٩ اجتماعات للفريق العامل المعني بقطاع الأمن من أجل التفاعل مع المجتمع الدولي بشأن إصلاح قطاع الأمن وتنسيق أنشطة الأطراف الفاعلة الدولية
- عقد ١٢ اجتماعا تنسيقيا مع المجتمع الدولي بشأن المسائل المتصلة بالدفاع والأمن، لأغراض من بينها توفير المساعدة المتعلقة بالانتقال الأمني وبناء القدرات
- عقد ١٠ اجتماعات للفريق العامل المعني بالتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة المرتجلة
- عقد ١٠ اجتماعات للشركاء المنفذين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام
- عقد اجتماعات شهرية للجنة التنسيق التقني المشتركة بمشاركة وطنية ودولية
- عقد ٢ من اجتماعات للجنة العليا للسياسات و ٢ من المؤتمرات الدولية داخل إطار التنسيق الدولي؛ و ٥٠ اجتماعا للأفرقة العاملة القطاعية ضمن ذلك الإطار لمناقشة المساعدة وترشيدها في المجالات ذات الأولوية
- عقد اجتماعات شهرية داخل وزارة التخطيط لمناقشة الأولويات المحددة في إطار التنسيق الدولي
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع مكتب رئيس الوزراء لمناقشة السياسة العامة ونهج استراتيجي للتعامل مع المجتمع الدولي
- تنظيم ٢ من حلقات العمل لممثلي وزارة التخطيط لمناقشة تنفيذ الدعم الدولي في القطاعات الرئيسية المشمولة بولاية البعثة
- عقد ١٨ اجتماعا تنسيقيا للمساعدة الانتخابية الدولية

٤٣ - يعكس الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الأثر الصافي لما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الأفراد العسكريين نتيجة لتأخر نشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة عن الموعد المقرر بسبب تعقيد الترتيبات السياسية واللوجستية والأمنية؛ (ب) انخفاض في تكاليف الأفراد المدنيين يعكس بالأساس انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببدل المخاطر بسبب الانخفاض في عدد الموظفين الدوليين في ليبيا وفقا للتوصيات المنبثقة عن استعراض التقييم الاستراتيجي وضرورة كفاءة وجود وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة واكتمال التعزيزات الأمنية المطلوبة في المجمع قبل تحقيق وجود تناوبي أكبر في طرابلس؛ (ج) إنفاق زائد عن المقرر في التكاليف التشغيلية يعزى بالأساس إلى ارتفاع سعر إيجار مجمع البعثة في طرابلس عما كان مدرجا في الميزانية، وإلى الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالتعزيزات الأمنية مما أسفر عن نفقات أعلى مما كان مدرجا في الميزانية تتصل بالتغييرات في أماكن العمل والدفاع الميداني والإمدادات الهندسية، قابله جزئيا تخفيضات أخرى تتصل بالأساس بالنقل الجوي والاتصالات التجارية والخدمات الطبية.

٤٤ - وتصل الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٠٠ ١٧٩ ٧٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف وحدة عسكرية (وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة) مكوّنة من ٢٣٤ فردا (٥٠٠ ٠٧٠ ٦ دولار)؛ والموظفين المدنيين (٣٠٠ ٠٩٤ ٢٥ دولار)، بما في ذلك ١٩٧ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين، و٧٨ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين، و٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجدول ٣، فضلا عن ٧ من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٠١٤ ٤١ دولار)، ويشمل ذلك الاستشاريين (٣٠٠ ٧٤٦ ٧٤٦ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٢٧٤٩ ٢٧٤٩ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٧٧٨ ٢٣ دولار)، والنقل البري (٧٠٣ ٠٠٠ ٧٠٣ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ٠٧٩ ٤ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ٣١٨ ٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٢٩ ٥٠٠ ٨٢٩ دولار)، والخدمات الطبية (١٠٠ ٧٦٨ ٧٦٨ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٤١ ٥٠٠ ٤٠٤١ دولار).

٤٥ - ويعكس مجموع ملاك البعثة المقترح من الموظفين المدنيين لعام ٢٠١٨ زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة نتيجة للإنشاء المقترح لست وظائف (١ برتبة أمين عام مساعد، و ١ برتبة مد-١، و ١ برتبة ف-٥، و ٢ برتبة ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، والإلغاء المقترح لخمس وظائف (١ برتبة أمين عام مساعد، و ١ برتبة مد-٢، و ١ برتبة ف-٥، و ١ برتبة ف-٣، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة)، وإعادة التصنيف المقترحة لأربع وظائف (١ من الرتبة مد-٢ إلى الرتبة مد-١، و ٢ من الرتبة مد-١ إلى الرتبة ف-٥، و ١ من فئة الخدمة الميدانية إلى الرتبة المحلية)، والنقل المقترح لوظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ على النحو المبين أدناه. وتقترح البعثة أيضا تغيير مركز عمل ١١٩ وظيفة دولية من طرابلس إلى تونس العاصمة على النحو المبين في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ أعلاه، مع زيادة الوجود التناوبي في طرابلس وفقا للتوصيات المنبثقة عن استعراض التقييم الاستراتيجي.

٤٦ - وتشمل الوظائف المقترح إنشاؤها وظيفة نائب للممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) (برتبة أمين عام مساعد)، تدعمها وظيفة مساعد خاص (ف-٤) ووظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) لزيادة قدرة البعثة على دعم العملية السياسية والجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة. وتقترح البعثة أيضا إنشاء وظيفة مستشار عسكري (مد-١) يتبع مباشرة الممثل الخاص للأمين العام ويدعمه في

مهمة بذل المساعي الحميدة المنوطة به عن طريق تزويده بخبرة رفيعة المستوى في المسائل العسكرية والأمنية. ومن أجل ضمان تقديم الدعم الفعال للبعثة، تطلب وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) لتقوية الفريق المعني بليبيا في إدارة الشؤون السياسية، فضلا عن إنشاء وظيفة موظف معني بالبرنامج والتخطيط (ف-٤) في فريق الدعم التشغيلي التابع لإدارة الدعم الميداني لتزويد البعثة بدعم مكرس في مجال التشغيل والتخطيط تمهيدا لزيادة أنشطتها في ليبيا.

٤٧ - وتقتراح البعثة إلغاء الوظائف التالية: وظيفة كبير مستشارين (برتبة أمين عام مساعد) في شعبة المؤسسات الأمنية؛ ووظيفة مدير لشعبة الشؤون السياسية (مد-٢)، ووظيفة موظف للشؤون السياسية (من متطوعي الأمم المتحدة) في شعبة الشؤون السياسية؛ ووظيفة موظف لشؤون الانتخابات (العمليات الميدانية/التنسيق الميداني) (ف-٣) في شعبة المساعدة الانتخابية بالبعثة، ووظيفة كبير موظفي برامج (ف-٥) في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام.

٤٨ - وتقتراح البعثة أيضا إعادة تصنيف الوظائف التالية بتخفيض درجتها: وظيفة مدير لشؤون حقوق الإنسان (مد-٢) إلى وظيفة موظف رئيسي لشؤون حقوق الإنسان (مد-١)؛ ووظيفة موظف رئيسي لشؤون الإعلام (مد-١) إلى وظيفة كبير موظفين لشؤون الإعلام (ف-٥)؛ ووظيفة موظف رئيسي للشؤون الجنسانية (مد-١) إلى وظيفة كبير موظفين للشؤون الجنسانية (ف-٥). وتقتراح البعثة أيضا إعادة تصنيف/توطين وظيفة مساعد لشؤون البريد (من فئة الخدمة الميدانية) بتحويلها إلى وظيفة من الرتبة المحلية.

٤٩ - ويُقترح نقل وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) من شعبة الشؤون السياسية إلى الوحدة المشتركة للتحليل والإبلاغ بغرض تقوية قدرة الوحدة على تقديم تقارير متكاملة عن التطورات السياسية والأمنية وتوفير دعم أفضل لجهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

٥٠ - ويعكس الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ الأثر الصافي لما يلي:

(أ) زيادة في تكاليف السداد المتعلقة بقوات الوحدات العسكرية، نتيجة للنشر الكامل لوحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ والأثر الممتد سنة كاملة للمعدل الأعلى لسداد تكاليف القوات اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧؛

(ب) زيادة في الاحتياجات من الموظفين الدوليين، تعكس بالأساس الانخفاض المقترح في متوسط معدل الشغور المرجح ليصبح ٢١,٣ في المائة (٢٠ في المائة للوظائف المستمرة، و ٥٠ في المائة لوظائف الفئة الفنية الجديدة والمعاد تصنيفها المقترحة، و ٣٥ في المائة للوظيفة الجديدة من فئة الخدمات الميدانية) مقارنة بمتوسط معدل الشغور المرجح البالغ ٣١ في المائة في ميزانية عام ٢٠١٧، والزيادة الصافية البالغة وظيفة دولية واحدة، وهو ما يقابله جزئيا إعادة تصنيف ثلاث وظائف بتخفيض درجتها وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية؛

(ج) زيادة في الاحتياجات من الموظفين الوطنيين، تعكس بالأساس الانخفاض المقترح في معدل الشغور ليصبح ٢٥ في المائة للوظائف من الرتبة المحلية مقارنة بالمعدل البالغ ٣٨ في المائة في ميزانية عام ٢٠١٧ والزيادة بمقدار وظيفة واحدة من الرتبة المحلية نتيجة لتحويلها إلى وظيفة وطنية،

يقابلها بالأساس الارتفاع في معدل الشغور المقترح للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ليصبح ٣٣ في المائة مقارنة بمتوسط المعدل المرجح البالغ ٢٧,٨ في المائة في ميزانية عام ٢٠١٧؛

(د) زيادة في التكاليف التشغيلية، تعزى بالأساس إلى الارتفاع في الإيجار التعاقدية لمجمع البعثة في طرابلس، والحاجة إلى تعزيزات أمنية إضافية في مجمع طرابلس، والإنشاء المقرر لمكتب جديد في شرق ليبيا، واقتناء معدات اتصالات إضافية بالغة الأهمية لليبييا، والارتفاع في الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية لدعم الوجود التناوبي المؤقت المقرر في طرابلس. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات، يتعلق أساسا بالنقل البري، ويعزى إلى إزالة الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة باقتناء المركبات لعام ٢٠١٧، والتي سيكتمل استيفاؤها في ذلك العام.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٥١ - لم تكن هناك أي موارد خارجة عن الميزانية متاحة للبعثة في عام ٢٠١٧ ولا يتوقع توافرها لعام ٢٠١٨.